

# مجلس الأمة

## 2012

آخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على  
www.alanba.com.kw/Local

انتقد التجاهل الحكومي لارتفاع نسبة البطالة

## عسكر: يجب المساواة بين موظفي القطاعين العام والخاص في الرواتب والزيادات



عسكر العنزي

أعرب مرشح الدائرة الرابعة عسكر العنزي عن أسفه لوجود تباين كبير في المرتبات من جهة حكومية إلى أخرى، مشددا على أهمية «الإسراع في إقرار زيادة رواتب الموظفين في القطاعين العام والخاص ممن لم تشملهم الكوادر الوظيفية تحقيقا لمبدأ العدالة والمساواة الذي كفله الدستور لجميع المواطنين». ولفت عسكر إلى أن رواتب القطاعين أيضا بحاجة إلى مراجعة لتحسين أوضاعهم المعيشية، «إذا لم تبادر الحكومة إلى إصدار قرار بزيادة رواتب الموظفين في القطاعين العام والخاص ممن لم تشملهم الكوادر الوظيفية فإن مجلس الأمة المقبل مطالب بأن يسن

قانونا يلزم بموجبه الحكومة بإقرار هذه الزيادة على رواتب الموظفين في القطاعين». وقال «أهملت الحكومات المتعاقبة شريحة كبيرة من المواطنين العاملين في القطاعين العام والخاص دون أن تقوم بمراجعة شاملة لرواتبهم وتقدر لهم زيادة منصفة تتناسب مع الزيادات التي أقرت لنظرائهم ممن حصلوا على كوارب وظيفية حسست من رواتبهم، حدث «لاتزال هذه الشريحة تنتظر مبادرة من الحكومة». ورأى عسكر أن القطاع الخاص سيكتسب بحلول العام المقبل نصيبه من التنمية خلال المرحلة المقبلة أصبح يعاني من هجرة عكسية مضرة

للموظفين الكويتيين إلى القطاع العام نتيجة لما أحدثته الكوارب الوظيفية من زيادات في رواتب العاملين في الدولة من غير القطاع الخاص. مشددا على أهمية أن توازن الحكومة الرواتب في القطاعين، وعلى ضرورة أن تشمل الزيادة شريحة المتقاعدين الذين يواجهون أعباء معيشية صعبة. مطالب الحكومة بمعالجة قضية البطالة معالجة جديّة. وزاد عسكر: «القضية أصبحت تشكل هاجسا كبيرا لدى المواطنين، ومجالس الأمة السابقة عقدت جلسات خاصة لمناقشة قضية البطالة، وتوفير العمل للمواطنين، وكانت هناك

توصيات من المجالس المتعاقبة للحكومة بحل هذه القضية، إلا أن الإخيرة لم تعمل على تنفيذ هذه التوصيات، وأبقت القضية معلقة دون أن تضع لها الحلول، مع العلم أن أعداد المحتاجين للعمل في تزايد، كما أن طلبات التوظيف تفوق الـ 20 ألفا.

أكد مرشح الدائرة الثالثة عبدالله المعيوف أن تطوير القضاء والنظام الإداري للمحاكم لم يعد مطلباً بل أصبح ضرورة ملحة وحاجة وطنية لتحقيق استقلالية كاملة لهذا السلطة في الدولة القضاية معلقة دون أن تضع لها الحلول، مع العلم أن أعداد المحتاجين للعمل في تزايد، كما أن طلبات التوظيف تفوق الـ 20 ألفا. وتوفير فرص عمل للمواطنين تحتاج إلى منظومة كاملة ترتكز على تنمية القطاع الخاص بما من شأنه خلق فرص وظيفية للمواطنين في هذا القطاع والخصخصة الإيجابية الفاعلة لبعض مشاريع القطاع العام ودعم المشاريع الصغرى وإعادة تأهيل الطاقة البشرية.

وكان ضمان الحقوق وحماية مرتكزات الدولة المدنية.. وقال عبدالله المعيوف أن الإصلاح الإداري مسؤولية الحكومة داعيا إلى سرعة إنجاز مبان حديثة تستوعب الأعداد المتزايدة من المراجعين وتكون مزودة بأنظمة الحاسب الآلي وشبكات لتسهيل العمل وإجراءات التقاضي وفق رؤية إستراتيجية مستقبلية، مستطردا «نريد منظومة قضائية متطورة للهيكل التنظيمي بشكل عام تستخدم المراجع والقاضي والموظف وتحفظ حقوق الناس، منظومة شاملة».

وشدد مرشح الدائرة الثالثة عبدالله المعيوف على ضرورة مراعاة طبيعة المجتمع في حال تطبيق المحكمة الإلكترونية وقال «مهما كانت ناجحة على مجتمعنا الذي له هوية محافظة وبعد اجتماعي يجب أن يؤخذ في الاعتبار بالذات القضايا ذات الصلة بالأحوال المدنية والاجتماعية وكذلك البعد الأمني، مطالبا بتكويت العاملين في مجال الخدمات الإدارية والاستفادة من الكوادر والعمالة الوطنية في الأعمال المساندة والإشرافية».

• ليلى الشافعي



عبدالله المعيوف

## الخلف: لا توجد إستراتيجية وطنية في التعليم ومدارسنا تحولت إلى حقول تجارب

أينها أقل عناء وكلفة نهاب مائة أو مائتين مدرس للجهرام أم انتقال ثلاثة آلاف طالب وطالبة من الجهرام إلى كليات الجامعة في العاصمة مع ما يشكله هذا الانتقال من عبء مروري وضغط على مرافق الجامعة؟

وشدد الخلف في ختام تصريحه على ضرورة إنشاء مدارس في مناطق الدائرة الرابعة، خاصة تلك التي لا يوجد فيها مدارس ثانوية للجنسين وللخفيف على المواطنين من عبء نقل أبنائهم إلى مناطق أخرى، مشيراً إلى أن كل تلك القضايا ستكون في صلب محوره التعليمي تحت قبة عبدالله السالم إذا نال ثقة المواطنين وفاز بشرح تفصيلي في مجلس الأمة.



مؤيد الخلف

الخلف إلى أنه يحمل أخفاقا آخر في العاطفي مع القضية التعليمية، لاسيما أن جامعة الكويت لا يمكن لها مهما كانت طاقاتها الاستيعابية كبيرة أن تستوعب مخرجات التعليم الثانوي، فالجامعة أشتتت في منتصف القرن الماضي، عندما كان عدد طلبة المدارس لا يصل إلى ربع العدد الحالي، وازدادت أعداد المدارس والطلبة، وظلت الجامعة وحيدة حتى وصلت إلى حد الانفجار، فابتدع مسؤولوها بكرة رفع نسب القبول لتقليل عدد المقبولين الذين تضيق جنبات الجامعة عن استيعابهم، فكانت شرارة المشكلة التي حدثت الصيف قبل الماضي، التي تم استيعابها بتقسيم الطلبة على الفصلين، مؤكداً أنه لا يمكن أن تحل بعلاجات آتية مسكته، ولابد من تشخيص حقيقي للمشكلة ووصف العلاج المستقبلي للقضية.

ورأى الخلف أن الحاجة اليوم أكثر من ملحة لافتتاح جامعة ثانية بأسرع وقت، خاصة مع توقع تخرج نحو 73 ألف طالب من الثانوية العامة في غضون ثلاث سنوات فقط، مبيّناً أنه لا بد من شرح ما يجري في جامعة الشدادية التي من المفترض أن تكون قد أنجزت منذ فترة، مع ضرورة إنشاء فروع الجامعة في محافظات الجهرام والأحمدي ما لا يقل عن دور كبير في حل مشكلة القبول وتخفيف الرّحام، متمسّلاً في هذا الإطار

أكد مرشح الدائرة الرابعة مؤيد الخلف أن التعليم من الملفات المثقلة بالمشاكل والقضايا الوطنية، حيث تزايد هوموم يوماً بعد يوم، في ظل الإهمال والسطحية في معالجة قضاياهم مع أنه من أخطر الملفات لأنه يتعلق بمستقبل الكويت ونهضتها ومدى الحرص على رسم معالم هذا المستقبل من السلطتين. وقال الخلف في تصريح صحافي إن مسيرة التعليم على مدى نصف قرن، تحمل في طياتها إخفاقات لا تخفى على كل ذي بصر وبصيرة، لاسيما أن الكويت لم تعتمد خلال الفترة السابقة كلها إستراتيجية وطنية في التعليم، وإنما اعتصمت على استيراد النظم التعليمية وكل المناهج الدراسية، الأمر الذي حول مدارسنا إلى حقول تجارب أثبتت فشلها كلها، ضارباً مثلاً على ذلك أن التعليم الثانوي شهد في ربع قرن ثلاثة أنظمة تعليمية، أحدها المتوسطة والمحدودة، وأوضح المرعي أن التنمية الحقيقية في التعليم المستدامة التي توفر لعموم المواطنين والمواطنات آليات وسبل توظيف طاقاتهم وتطوّر مداخلهم ومستوى معيشتهم على المدى القريب والبعيد. وقال: التنمية الحقيقية هي التي يمكن أن تجعل الكويت تلحق بركب الدول التي سبقتنا عن طريق جعل الإنسان الكويتي هدفاً للتنمية وشرحاً فعلياً فيها والمستخفيين الأول منها، فضلاً عن تنوع مصادر الدخل للاقتصاد الوطني وضمان الفرص للشباب والأجيال القادمة مع مركز التنمية المستقبلية على الدخل الوطني وتوقعات نزوب النفط وظهور مصادر جديدة للطاقة.

الطموح».

وختمت تصريحه قائلاً: «وستنصدي لكل من يعوق نهضة الكويت ومن لم يستطع للدخل بتنوع مصادر الدخل من الذي تحتاجه المرحلة، فليرحل عن المشهد، ففكانا تراجعاً وعجزاً يهين ويحجز لنفسه مكاناً ويرفع من مستوى حياة مواطنيه، ونحن نحيا على التآزيم والتقسيم والفوضى في ضمائر البشر مضيعين لمصلحة وطن لنا فيه ومعه مصلحة لن نتنازل عنها ومصالحتنا معه وفيه أن يهين، ويكون ملء السمع والبصر، ونحن إن شاء الله قادرين».

باعتباره غاية أي تنمية». وأضاف: «لقد وضعت في برنامجي تصور لتطوير الاقتصاد الكويتي من خلال تطوير المنظومة القائمة على اعتماد مصدر واحد للدخل بتنوع مصادر الدخل من خلال تهيئة مناخ مناسب لجذب الاستثمارات العالمية، كذلك دراسة آفاق الاستثمار الآمن حول العالم، خاصة بالدول العربية، لدعم دور الكويت حول العالم». وتابعت ذكرى الرشيد: «نريد وطناً قوياً متسلحاً بكل أدوات العصر بتعليم وصحة واقتصاد عالمي، فنحن نستطيع إذا ما كانت قلوبنا الكويت وأعدنا للآمر عدته ونحن قادرين وبأمر

تصريح صحافي: إنني أرى أنه بات فرضا على الحكومة المقبلة تبني مشاريع عملاقة واقتحام المشاكل المجتمعية بوضع حلول سريعة تنهي معاناة المواطن في حياته في الإسكان والصحة والتعليم والبطالة والخدمات والرّحام غير المبرر، وغلاء الأسعار. وأكملت ذكرى الرشيد قائلة: «نريد إطلاق قطار التنمية العطل لسنوات على نحو غير مبرر، فلن ننهض الكويت إلا من خلال تدشين مرحلة واعدة من التنمية الشاملة والمستدامة المشيدة على أسس علمية في التخطيط والتنفيذ. على أن تستهدف كل خطط التنمية المواطن الكويتي



ذكرى الرشيد

قالت مرشحة الدائرة الرابعة الحامية ذكرى الرشيد إن الكويت بما حباها الله من إمكانات وقدرات هائلة على الجانب المادي، ويعقول أبنائها مؤهلة لأن تكون في مصاف الدول الناهضة والمتقدمة على كل المستويات، ولكن لم تنعكس هذه القدرة واقعاً نشهده على الأرض. لذا فإننا نؤكد أن هناك خلا يجب إصلاحه يتمثل في غياب الإرادة والمشروع الجامع القادر على الدفع بديرتنا للأمام بما يسهم في تحقيق تطورات والعيش الكريم. وأضافت ذكرى الرشيد في

نادى بالإسراع في تنفيذ أهداف التنمية البشرية

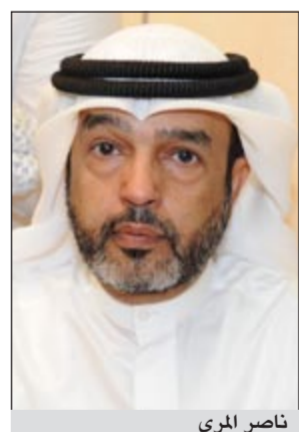
## المرعي يطالب برفع معدل دخل الأسرة ليتناسب مع تكلفة المعيشة وفرض ضريبة تصاعدية على الشركات

وبنية المجتمع الكويتي. ودعا المرعي إلى جعل العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية أولوية من أولويات مجلس الأمة والحكومة عن طريق رفع معدل دخل الأسرة ليتناسب مع معدل تكلفة المعيشة الفعلية بزيادة الرواتب سنوياً للموظفين والعسكريين والمتقاعدين وزيادة الاعانة الاجتماعية لمستحقيها وفقاً للمادة 4 من القانون رقم 49 لسنة 1982، مطالباً بتوزيع عادل للثروة وفق الدستور مع خلال الكفوف والبنوع ومصادر الدخل وتحسينها.

كما دعا إلى إقرار وتطبيق القوانين التي تحدد سن الاحتكارات التجارية وترافق وتمركز الصفقات بيد القلة وتمنع فرص المنافسة الواعدة

للشباب والمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وشدد على ضرورة تطبيق تشريعات حماية المستهلك وأقرار قوانين جديدة تحمي المواطن من الغلاء وعبء الفوائد على القروض الاستهلاكية، فضلاً عن ضرورة البحث عن حل لمشكلة هذه القروض ومعالجتها سواء بالغاؤها أو تقسيطها دون فوائد.

وتابع: من الأمور الملحة في هذه القضية إقرار مجموعة من التشريعات الاقتصادية ومطالبات خطة التنمية التي تسهم في تحويل الكويت إلى مركز اقتصادي عالمي وطلاب بفرص ضريبية تصاعدية على الشركات مع عدم المساس بأصحاب الدخل



ناصر المرعي

شدد مرشح الدائرة الخامسة ناصر عبدالمحسن المرعي على ضرورة البحث عن الحلول المناسبة لمعالجة الإنصاف الاقتصادية في الكويت مطالباً بالإسراع في تنفيذ أهداف التنمية البشرية ومتابعة تنفيذ المشروعات التنموية الكبرى، فضلاً عن تنوع مصادر الدخل الوطني.

وقال المرعي في تصريح صحافي: إن التركيبة الحالية للمناسفة الكويتية تجعل 5/ من الكويتيين يهيمنون على قدرات البلاد ومواردها المالية في حين يبرز باقي الكويتيين تحت أعباء الدخل المحدود وغلاء المعيشة والقروض. مبيّناً أن هذا الواقع أدى إلى خلل هيكل في بنية الاقتصاد

طالب الناخبين بالاسترشاد بالتوجيهات السامية لسمو الأمير

## الأطرم: نريد نواباً يتطلعون للمصلحة العامة وينحازون للكويت

على تحقيق طموحات المواطنين، لاسيما بعد إخفاق مجلس الأمة في إنجاز تطعيمهم والتعبير عن طموحاتهم بعد انحرف عن مساره الصحيح.

وأوضح الأطرم في تصريح صحافي أن علينا جميعاً مراعاة مصلحة البلاد وعلى المجلس القادم حل جميع الملفات العالقة ووضع القوانين والتشريعات المتعلقة بالإصلاح ضمن أولويات المرحلة القادمة حتى يتحقق الإصلاح، مؤكداً على ثقته بوعي الناخبين ومسؤوليتهم

في اختيار أفضل من يمثلهم في مجلس الأمة، خصوصاً في الدائرة الثالثة، مشدداً على ضرورة فتح صفحة جديدة والعمل على تحقيق تنمية الوطن والمواطن مع الأخذ في الاعتبار أسباب الإخفاق في المرحلة الماضية.

وطالب الناخبين جميعاً بوضع الاعتبارات السابقة في المقدمة واختيار مصلحة البلاد، ومن يستحق تمثيلهم ويعبر عن تطلعاتهم بعيداً عن أي اعتبارات فئوية أو طائفية



فاضل الأطرم

أكد مرشح الدائرة الثالثة لانتخابات مجلس الأمة فاضل الأطرم أهمية المرحلة القادمة وإن يضع الناخبون توجيهات صاحب السمو الأمير نصب أعينهم في اختيار مرشحهم وممثلهم تحت قبة البرلمان، مشيراً إلى أن هناك مسؤولية كبيرة تقع على عاتق كل مواطن الأمر الذي يلزمنا جميعاً الانحياز للكويت، خصوصاً أن المرحلة القادمة تتطلب الجهد بنواب آمناء يضعون مصلحة الوطن فوق أي اعتبار ويعملون

في الخدمات المقدمة للمسافرين ما سيعزز فرص نجاح شركات الطيران الوطنية الكويتية في حال إنشائها.



منصور الشواف

إلى ما هي عليه الآن. وأضاف الشواف أن صدور مرسوم ضرورة من صاحب السمو الأمير بتحويلها إلى شركة مساهمة سيعمل على إنعاشها وتحسين أوضاع العمل فيها بشكل ملحوظ، مشيراً إلى أن سموه ما كان ليصبر مثل هذا المرسوم لولا أن الجهات المعنية والتنفيذية تقاعست عن أداء دورها في حل مشاكل الشركة لسنوات طويلة.

ودعا الشواف إلى إنشاء شركة طيران وطنية مساهمة أخرى على غرار شركة الخطوط الكويتية بحيث يتم طرح أسهمها للاكتتاب للمواطنين حتى تكون منافسة للشركات الأخرى وإعطاء الشركات الناقلة الوطنية الفرصة في المنافسة مع شركات الطيران الخاصة، مشيراً إلى أن فتح مجال التنافس سيعطي دافعا أكبر للتميز

أكد مرشح الدائرة الخامسة منصور الشواف أن ما تعانيه البلاد من مشاكل متراكمة هو نتاج الإهمال الحكومي وغياب الرؤية الإستراتيجية وعدم تفعيل الدور التشريعي لمجلس الأمة على مدى العقود الماضية، موضحاً أن مشكلة مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية خير دليل على ذلك.

وقال الشواف في تصريح صحافي أمس، أن الوضع المزري الذي وصلت إليه مؤسسة الطيران الوطنية والتي تعتبر الأفظل بين نظيراتها على مستوى الوطن العربي والشرق الأوسط كان سببه الرئيسي وجود حالة من الاحتقان السياسي وتغليب المصالح الفردية على المصلحة العامة، مشيراً إلى أن الممارسات التي عطلت خطط النهوض بهذه المؤسسة الوطنية أثرت سلباً على أدائها حتى وصلت